مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: بناء الدولة في أفريقيا دراسة في التحديات
اسم الكاتب: أ.م.د. خيري عبد الرزاق جاسم، أ.م.د. علي دريول محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7093
تاريخ الاسترداد: 2025/04/21 21:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بناء الدولة في إفريقيا
دراسة في التحديات

أ.م.د. خيري عبد الرزاق جاسم*
muthanakhairi@yaho.com

أ.م.د. علي دريول محمد**
Dr.ali1962@yahoo.com

الملخص

لم تكن ولادة الدولة في بلدان إفريقيا ولادة طبيعية وإنما كانت تقليد للدولة المستعمرة شكلاً ومضموناً. أن بناء الدولة في إفريقيا سيظلُ مشكلة تعاني منها بلدان إفريقيا ، على الرغم من الاهتمام الدولي والمحلي فيها ، ونرى أن تسوية المشكلات البنائية في تركيبة البلدان الإفريقية ولاسيما ما يتعلق منها في التوازن بين المؤسسات السياسية فيها ، والحد من هيمنة مؤسسة على أخرى ، هذا فضلاً عن تنمية الولاء من الولاء الضيق إلى الولاء الوطني لخلق هوية وطنية متمايزة ، وفي ذلك الحد من الهويات الفرعية التي غالباً ما تؤدي إلى الاحتراب . وأخيراً يمكن القول أن الإفادة من الاهتمام الدولي ببناء الدولة في بلدان إفريقيا ، ضرورة لابد منها ولكن يتطلب الأمر تسوية المشكلات الداخلية المعرقلة لبناء الدولة ، فبدون تسوية المشكلات الداخلية تظل جهود بناء الدولة ومخرجاتها ليست لصالح تجسير العلاقة بين الدولة والمجتمع في إفريقيا .

المقدمة :

تعد الدولة الفاعل الرئيس في إحداث تحولات نوعية في أي مجتمع من المجتمعات ، وهي غالباً تؤدي أدواراً مهمة في مأسسة السلطة وتعمل على تجسير العلاقة بين الفرد ومؤسسات الدولة . ويتطلب بناء الدولة وجود مؤسسات راسخة تعبر عن الدولة وتتمتع بالاستمرارية والتغيير تبعاً لحاجة المجتمع وتطوره ، وهو ما لم يتحقق في بلدان إفريقية كثيرة . وغير ذلك أدى التعثر الذي

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد.
** مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد.

رافق البلدان الإفريقية منذ ستينيات القرن الماضي ، والتغيير في النظام السياسي الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي إلى ظهور مشكلة بناء الدولة في إفريقيا. والحاجة الى بناء الدولة ، وعُدت عملية بناء الدولة ذات أولوية قصوى في الأمن الدولي المعاصر، والمسوغ المنطقي – بحسب وجهة النظر الغربية–: الضمني أو الصريح لهذه العملية ، هو زيادة الأمن الإقليمي بين الدول ، ومنع التهديدات التي قد تكون لها تأثيرات عالمية ؛ مثل : الإرهاب ، والجريمة المنظمة ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. (ولذلك سنركز في بحثنا هذا على العوامل الداخلية لان الشروط الخارجية لبناء الدولة ، والتأثيرات المتبادلة : السلبية والإيجابية ، بين دول قوية والاستقرار في المنطقة ، يجب أن تؤخذ كلها في الحسبان بحسب بيتر هالدن[1]) .

غير أن الدول التي تعرضت إلى الاستعمار ، ورثت تركة ثقيلة من المهام عقبّ إستقلالها ، وشكل إرث المرحلة الإستعمارية أول أسباب تعثر بناء الدولة في البلدان المستعمرة بوجه عام والبلدان الإفريقية بوجه خاص، وما يزال أرث المرحلة الاستعمارية يؤدي دوراً مؤثراً في بناء الدولة الإفريقية المعاصرة على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلال غالبية البلدان الإفريقية .

هذا فضلاً عن أن فشل الدولة أو تعثرها يؤديان بالضرورة الى وجود حالات متنوعة المصادر من عدم الاستقرار ، كوجود نخبة سياسية فئوية — وهي ثاني معوّق من معوقات بناء الدولة في إفريقيا – وهنا يمكن الإشارة إلى النخبة السياسية التي ظهرت بعد استقلال الدول الإفريقية ، أو تلك التي قادت عملية " التنمية " فيها والتي غالبا ما كانت تؤدي أدواراً فئوية إثنية

---

[1] **ينظر : بيتر هالدن ، بناء المنظومات قبل بناء الدولة : الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة ، (سلسلة دراسات عالمية ، العدد ٩٦) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١١ .**

ولقد تم تناول قضية هشاشة الدولة في إفريقيا بدراسة أُعدت تحت إشراف المعهد الجامعي الأوروبي (EUI) في فلورنسا، وعُدت قضية "الهشاشة" بحسب الدراسة أنها معقدة ومتعددة الأبعاد ، وركزت بشكل خاص على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وهي المنطقة التي تقع فيها غالبية البلدان الهشة. وقد وُصفت الدراسة ، هذه القضية بأنها " أصعب تحدٍ يواجه التنمية في عصرنا هذا " . وفي التقرير الأول الذي صدر عن المعهد الجامعي الأوربي ، تم التركيز على العوامل الخارجية في وصف هشاشة الدولة في إفريقيا . ينظر : التغلب على الهشاشة في إفريقيا : صياغة نهج أوربي جديد ، التقرير الأوربي حول التنمية ERD ، المعهد الجامعي الأوربي ، فلورنسا ، ٢٠٠٨ .

وليس مجتمعية ...، و بالنتيجة ، أدى عجز النخبة الحاكمة المتعاقبة على الحكم في بلدان القارة الإفريقية عن أن تقوم بمهمة بناء الدولة ، وحتى في الحالات التي شهدت فيها بعض بلدان إفريقيا نوعاً من بناء الدولة ونجحت في مسعاها ، فإنها غالباً ما كانت تسعى إلى بناء سلطة عبر قادة تاريخيين يتمتعون بكاريزما وليس بناء دولة ، وبين الاثنين فارق كبير فمسألة بناء السلطة أياً كانت طبيعتها قوية ، شرعية ، فإنها مستمدة من شخص الحاكم وغالباً ، ينهار ذلك " البناء " بغياب الزعيم أو القائد .

يضافُ إلى ما سبق فإن الواضح في بلدان إفريقيا عموماً هو عدم التوازن بين السلطات، وغالباً ما يلاحظُ عليها، هيمنة أو طغيان مؤسسة على بقية المؤسسات — وهو ثالث معوق من معوقات بناء الدولة في إفريقيا – وهنا يمكن الإشارة إلى المؤسسة العسكرية ، التي تعد المؤسسة الأحدث والأقوى من بين المؤسسات التي عرفتها البلدان الإفريقية ، وغالباً تنازع مؤسسة الرئاسة على السلطة لتكون هي السلطة والدولة في آن معاً . ثم أن الذي أعاق البلدان الإفريقية في بناء الدولة فضلاً عن ما تم ذكره هو التركيبة المجتمعية المعقدّة في بلدان إفريقيا وفي هذا البحث سنركزُ على القبيلة التي ما تزال تتواجه مع الدولة في محاولة سحب السلطة منها لتكوّن القبيلة / الدولة ، وهي سمة غالبة في معظم بلدان إفريقيا

هذه هي المحاور الرئيسة التي ستكون محور إهتمامنا ، فضلاً عن البدء بالدولة باعتبارها الطرف الرئيس المقصود بالبحث .

أهمية البحث

أدت الإنشغالات الخارجية بقضية بناء الدولة في إفريقيا إلى إتساع دائرة الإهتمام بهذه القضية الجوهرية، وصار الاعتقاد السائد أن مهمة بناء الدولة في إفريقيا يجب أن تكون على وفق شروط ومتطلبات خارجية، غير إننا نرى أن تركيز الاهتمام على المشكلات الداخلية قد يؤدي إلى معالجة أسباب تعثر بناء الدولة التي تعاني منها بلدان إفريقيا وتُعد مشكلات حقيقة في بناء الدولة، إذ ومنذ استقلال تلك البلدان وحتى الوقت الحاضر تترنح بين شبه الدولة أو الدولة المتعثرة، أو الدولة الفاشلة، ونادراً ما يمكن الحديث عن الدولة بالمعنى الاصطلاحي لمعنى الدولة في أي من بلدان إفريقيا. وتعد مسألة بناء الدولة في أفريقيا من أهم المشكلات التي تعانيها تلك

البلدان، ولا شك في أن مجموعة من الأسباب تقف وراء ذلك بل أن معضلة إفريقيا الأساس هي الدولة ، فلا الجهود التنموية التي رافقت عملية الاستقلال ، ولا التحول الديمقراطي الذي شهدته القارة الإفريقية منذ تسعينيات القرن الماضي أديا إلى بناء الدولة في إفريقيا .

فرضية البحث وتساؤلاته

ينطلق البحث من فرضية مفادها ، " أدت مجموعة من الأسباب الداخلية دوراً سلبياً ومعرقلاً في بناء الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء بعضها ورثته من الحقبة الاستعمارية وبعض آخر نشأ مع الدولة الوطنية المستقلة ، وبمجملها أثرت سلباً في بناء الدولة " .

ويترافق مع البحث مجموعة من الأسئلة التي حاولنا من خلال البحث الإجابة عليها من قبيل

١- ما المعنى الاصطلاحي للدولة ؟

٢- ما مفهوم بناء الدولة ، وما هو مفهوم بناء الدولة الوطنية ؟

٣- ما أسباب تعثر الدولة في بلدان الجنوب ؟

٤- ما طبيعة الدولة الإفريقية وما هي الأوصاف التي وصفت بها .

٥- ما أثر الحقبة الاستعمارية على بناء الدولة في إفريقيا ؟

٦- ما طبيعة العلاقة بين السلطة والدولة في إفريقيا .

٧- ما طبيعة المؤسسة العسكرية في بلدان إفريقيا ودورها في بناء الدولة ؟

٨- ما دور التركيبة المجتمعية في بلدان إفريقيا في بناء الدولة ؟

هيكلية البحث

للبرهنة على صواب أو خطأ الفرض الذي إنطلقنا منه . والإجابة على الأسئلة التي تمت إثارتها ، نتطلع إلى الإحاطة بالأسباب التي تقف وراء تعثر بناء الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء . ولتحقيق ذلك وزعنا الدراسة على فصلين ، تضمن الفصل الأول المعنوّن " الدولة في إفريقيا : أساسيات بناء الدولة " ، من خلال مباحث ثلاثة تناولنا في الأول المفاهيم الأساسية في مفاهيم الدولة وبناء الدولة ، وفي الثاني تناولنا مظاهر تعثر الدولة وانهيارها في الجنوب ، أما الثالث فدرسنا فيه الدولة في إفريقيا : الطبيعة والأشكال . أما الفصل الثاني المعنوّن " تحديات بناء الدولة في إفريقيا " ، فلقد تضمن مباحث رئيسة في الأول منها تناولنا إرث المرحلة الاستعمارية ودورهُ

المستمر في إعاقة بناء الدولة ، وفي مبحثٍ ثان تناولنا النخبة السياسية في الحياة السياسية الإفريقية ودورها في بناء الدولة . وفي المبحث الثالث تناولنا المؤسسة العسكرية بعدها أهم مؤسسة في بلدان إفريقيا عموماً ، وحاولنا من خلال هذا المبحث أن ندرك دورها في بناء الدولة . وأخيراً تناولنا في المبحث الرابع القبيلة في إفريقيا ودورها في بناء الدولة .

الفصل الأول : الدولة في إفريقيا : أساسيات بناء الدولة

المبحث الأول : الدولة وبناء الدولة

أولاً : الدولة : سماتها ومقوماتها

عرفّ ماكس فيبر الدولة على أنها " مجتمع إنساني يمارس (بنجاح) حق احتكار شرعية استخدام القوة في منطقة معينة " . بعبارة أخرى ، جوهر الدولة القسر والإكراه ، وهي حقيقة واقعة تتجسد في نهاية المطاف بالقدرة على إرسال شخص يرتدي زياً رسمياً ويحملُ مسدساً لإجبار الآخرين على إطاعة قوانين الدولة والامتثال لمشيئتها " .[١]

وتتسم الدولة بخمس خصائص أساسية تميزها عن المؤسسات الأخرى :[٢]

١- ممارسة السيادة : فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وهي بهذا تعلو فوق أية تنظيمات أو جماعات أخرى داخل الدولة.وقد دفع ذلك توماس هوبز إلى وصف الدولة بالتنين البحري أو الوحش الضخم (Leviathan).[٣]

---

[١] نقلاً : فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : مجاب الإمام ، العكيبان ، السعودية ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٨ .

[2]ttp://ar.wikibooks.org/wiki/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF_%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

[٣] بحسب هوبز : هكذا تظهر الدولة كشخص : " إن الجمهور الغفير يؤلف شخصاً واحداً عندما يمثله إنسان واحد أو شخص واحد بشرط أن يكون ذلك برضا كل واحد على حدة من أولئك الذين يؤلفونه " . وعلى هذا النحو فإن اللاوياثان مظهر عملاق ضخم جسمه هو جسم جميع أولئك الذين عهدوا إليه بالدفاع عنهم . وينبغي أن نلاحظ نزعة التشبيه بالإنسان هذه : فالدولة ضخمة بلا شك ، إلا أنها تحتفظ بوجه إنساني ، سمح نسبياً " . والدولة هي مجموع المصالح الخاصة . ويجب عليها أن تدافع عن المواطن ، فالمواطن لا يتنازل عن حقوقه للدولة إلا لتحميه .وتفقد الدولة مسّوغ وجودها إذا لم يتوفر الأمن ، و إذا لم تراع الطاعة .

ينظر : جان توشار ، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار ، ترجمة : ناجي الدراوشة ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، دار التكوين ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ٤٥٠ .

٢- الطابع العام لمؤسسات الدولة : وذلك على خلاف المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني . فأجهزة الدولة مسئولة عن صياغة القرارات العامة الجمعية وتنفيذها في المجتمع . ولذلك تحصل هذه الأجهزة على تمويلها من المواطنين.

٣- التعبير عن الشرعية : فعادة (وليس بالضرورة دائما) ما ينظر إلى قرارات الدولة بوصفها ملزمة للمواطنين حيث يُفترض أن تعبر هذه القرارات عن المصالح الأكثر أهمية للمجتمع .

٤- الدولة أداة للهيمنة : حيث تملك الدولة قوة الإرغام لضمان الالتزام بقوانينها، ومعاقبة المخالفين. ويُبرز ماكس فيبر أن الدولة تحتكر وسائل "العنف الشرعي" في المجتمع .

٥- الطابع " الإقليمي " للدولة : فالدولة تجمع إقليمي مرتبط بإقليم جغرافي ذي حدود معينة تمارس عليه الدولة اختصاصاتها . كما أن هذا التجمع الإقليمي يعامل كوحدة مستقلة في السياسة الدولية .

تتمثل مقومات الدولة أساساً ب[١]

- القدرة على بسط الأمن .
- ترسيخ سلطة الدولة على كامل التراب الوطني .

يتناول جاكسون بالتحليل مفهوم السيادة ويقسمها إلى نوعين [٢]: الأول سيادة قانونية ، وهي التي تعتمد على القوانين والأعراف الدولية ، وتحصل عليها الدولة بمجرد انضمامها للأمم المتحدة ، حيث تصبح جزءاً من المجتمع الدولي وتنخرط في المؤسسات الدولية المختلفة ، وتنضم إلى المعاهدات الدولية ، وتقام معها العلاقات الدبلوماسية . ويأتي الجانب الرمزي ليضفي على الدولة البعد المعنوي ، فيكون لها علمها ونشيدها الوطني وعملتها المحلية .

---

[١] حسن الحاج علي أحمد ، " الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٠) ، (القاهرة ، نيسان / أبريل ، ٢٠٠٥) ، ص ٢٤.

[2] Robert Jackson ,Quasi-States : Sovereignty .International Relations , and The Third World . Cambridge: Cambridge University Press..1990.p.3.

نقلاً عن حسن الحاج علي أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤.

أما النوع الثاني فهو السيادة الفعلية وترتكز على قدرة الدولة الفعلية على بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على كل مساحتها الجغرافية . وتعد الدولة شرعية في نظر المواطنين . كلما استطاعت الدولة أن تطور مؤسسات فعالة وقادرة على القيام بواجباتها والتزاماتها السياسية والمالية والاجتماعية ، وبالنظر إلى بعض الدول الإفريقية فإنها – شأنها في ذلك شأن دول أخرى في العالم الثالث – تفتقر إلى النوع الثاني وهو السيادة الفعلية ، فهذه الدول عاجزة عن توفير الخدمات وبسط الأمن كما تعاني من غياب المؤسسات الفعالة وتشكك مجموعات من المواطنين في مشروعيتها .

ثانياً : بناء الدولة : خطواته – شروطه

أما بناء الدولة فيعرفه فرانسيس فوكوياما على أنه " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي " [١]. أما بناء الدولة الوطنية فيَدلُ على " القيام بتحولات جذرية في بنية و ثقافة بعض المجتمعات، وإعادة هيكلة نظمها السياسية و الاقتصادية وفقا لأنموذج معين " .[٢] وأهم خطوات بناء الدولة حسب ما أوردته صفحة حقائق قدمتها لجنة مجموعة دراسة الدول الهشّة FSG هي الآتي [٣]:

أهم نقاط بناء الدولة حسب ما أوردته صفحة حقائق قدمتها لجنة مجموعة دراسة الدول الهشة FSG:

١- عملية داخلية لتعزيز قدرة ومؤسسات وشرعية الدولة عبر علاقات الدولة–المجتمع بالتفاعل مع البنى الاجتماعية والسياسية الموجودة بحيث ترتفع فعالية الدولة في الأمن والعدل والاقتصاد والخدمات العامة كالصحة والتعليم، وضمان الحريات السياسية والاقتصادية والمساءلة للحكومة مقابل ذلك يقبل الشعب بالضرائب وتحديد بعض الحريات، والمجتمع الدولي له متطلبات من الدول الناشئة تتعلق الاتفاقات الدولية والمعاهدات والمعايير وقوانين حقوق الإنسان.

---

[١] فرانسيس فوكوياما ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

[٢] محمد سعد أبو عامود، "في بناء الدولة الوطنية"، مجلة ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (١٦٢) ، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص ص. ٤٦–٥١.

[3] http://ar.wikibooks.org/wiki/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF_%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

٢- عمليات تفاوض وإدارة سياسية لتوزيع علاقات الدولة–المجتمع وتوازن القوى بين النخب والمجموعات الاجتماعية والمنظمات في المجتمع، وتنجح هذه العمليات عندما يدرك الفرقاء المصالح المشتركة بينهم، فالدولة القوية هي التي تستجيب لتطلعات المجموعات التي تتشكل منها، ويتبع لهذا إدارة واستيعاب عملية التغير والصدمات التي ترافقه، وعدم حصول التوقعات أو وجود إقصاء لبعض الجهات يسبب هشاشية وإضطراب سياسي وقد يلزم إعادة التفاوض الداخلي من جديد.

٣- دورة سليمة للشرعية ، فالشرعية أداة بناء للدولة وغاية أساسية لها، والشرعية ليست بالضرورة الشرعية الديمقراطية فهي تأتي من رؤية الشعب لأداء السلطة وهذه تقيم بمصادر شتى (الأداء : كتوزيع عادل للخدمات، المرجعية : التاريخ والدين والشكل السابق للدولة ، الأسلوب : الدستور والقانون والمساءلة) .

المبحث الثاني : مظاهر تعثر الدولة وانهيارها في الجنوب

رصد روبرت روتبرج خمس خصائص للطبيعة الجديدة لتعثر الدولة الوطنية وهي :[١]

١- العنف الدائم : إن الحدة المطلقة للعنف لا تحدد وحدها الدولة "المتعثرة"، بل الخاصية المستمرة لهذا العنف (مثل أنجولا وبوروندي والصومال والسودان وأفريقيا الوسطى[٢]) ، كما أن اتجاه أي عنف ضد الحكومة أو النظام القائمين، والخاصية الشديدة للمطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هو الذي يسوّغ أو يبرر اعتبار العنف محدداً للدولة "المتعثرة".

٢- الحرب الأهلية: يتحمل تعثر دولة ما عندما يتحول العنف إلى حروب داخلية شاملة، وعندما تتراجع مستويات العيش بشكل كبير، وعندما تنهار البنية التحتية للحياة العادية، وعندما يتغلب جشع الحكام على مسؤوليتهم في تحسين ظروف شعوبهم وحاشيتهم. وغالباً ما تكون جذور

[١] نقلاً عن : سعيد الصديقي ، الدولة في عالم متغير : الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، بدون تاريخ ، ص ص ١٢٧ – ١٢٩ .

[٢] في إفريقيا الوسطى وعلى اثر الانقلاب الذي حصل في آذار / مارس ٢٠١٣ ، تقدر الأمم المتحدة أن هناك ٢٢٥ ألفاً من النازحين داخل البلاد وما يقارب ٦٣ ألفاً من اللاجئين الجدد الذين فروا إلى الدول المجاورة على أثر العنف الذي رافق الانقلاب . ينظر : " هيومان رايتس ووتش " تدعو إلى إنهاء العنف في أفريقيا الوسطى " ، مجلة اليوم السابع ، الأربعاء، ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ .

الحرب الأهلية التي تميز الدولة " المتعثرة " في العداء الإثني ، كما هو الحال في رواندا [1] أو الديني أو اللغوي أو أي عداء اخر بين المجموعات المكوّنة للمجتمع .

٣- وجود تناقضات بين الجماعات ، حيث لا توجد دولة متعثرة بدون تباينات بين الجماعات ، غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن وجود العديد من الدول الوطنية الضعيفة التي تتميز بتفاوت كبير بين المالكين وغير المالكين، ووجود بعض الدول الجديدة التي تضم مجموعة غير متجانسة من المصالح الإثنية والدينية واللغوية، يعد عاملاً مساعداً أكثر منه سبباً أصلياً لتعثر الدولة الوطنية.

٤- العجز عن مراقبة الحدود: عكس الدول القوية، لا تستطيع الدول "المتعثرة" مراقبة حدودها، لأنها تكون قد فقدت سلطاتها على الأجزاء الكبيرة من الإقليم. وتكون ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير في عاصمة الدولة، أو في منطقة عرقية محددة أو أكثر. وفي الواقع يعتبر مدى الامتداد الجغرافي للدولة الذي تمارس عليه الحكومة مراقبتها بشكل حقيقي أحد معايير إتساع الدولة.

٥- نمو العنف الإجرامي: يعد نمو العنف الإجرامي وتكاثره أحد مؤشرات تعثر الدولة؛ **فعندما تضعف سلطة الدولة وعندما تصير الدولة إجرامية بقمعها لمواطنيها، فإن** الفوضى العامة تصير هي سيدة الموقف، وبالتالي بروز قوة جديدة في الوقت الذي تنحل فيه جميع المؤسسات بما في ذلك الدولة نفسها. وبتعبير اخر، "تصبح هذه الدول، التي إنهارت مؤسساتها وهياكلها، مجرد نظم رسالتها الأساسية حراسة أرخبيل أثرياء الداخل والخارج، فلن يعود الحديث عن الدولة، بل عن

[1] **وقعت حرب أهلية في رواندا بين الجيش الراوندي والجبهة الوطنية الراوندية بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ ، نتجت عن هذه الحرب انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، أخطرها الإبادة الجماعية . سكن رواندا قبيلتين ، هما الهوتو وكانوا مزارعين يكدحون في الأرض يستخرجون منها معاشا متواضعا ، والتوتسي وهم قبيلة أقل عددا ، من الرعاة تمكنوا من السيطرة على الأغلبية من الهوتو بفضل الأموال التي كانت تدرها عليهم تربية قطعان الأبقار . الزواج المختلط بين أفراد القبيلتين وتعاقب الزمان شكلا ثقافة ودينا ولغة مشتركة بين القبيلتين طمست تلك الانقسامات الإثنية ، لكن بدلا من أن تكون القبيلتان متمايزتين أصبح ينظر إلى قبيلة التوتسي على أنهم الحكام وقبيلة الهوتو على أنهم المحكومون .**

أجنحة المافيا المتصارعة ، والمؤثرة في القرار السياسي ، ولن يعود الحديث عن المجتمع ، بل عن هذه الجماعة أو تلك .[١]

المبحث الثالث : الدولة في إفريقيا : الطبيعة والأشكال

هنالك إشكاليات وتحديات واجهت الدولة الأفريقية بعد الاستقلال تمثلت في تحدي التعددية السياسية وبناء الدولة القومية الحديثة والتنمية الاقتصادية والانتقال السلمي للسلطة وأزمة الشرعية (الانقلابات العسكرية)، وتحدي طبيعة القيادة السياسية وغياب استراتيجيات البناء الوطني، هذه التحديات تعتبر من أكبر عوائق ممارسة الديمقراطية في أفريقيا.[٢] وفي خطاب الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي انان (الغاني) أمام قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي انعقدت في توغو في تموز/ يوليو ٢٠٠٠، قال المسؤول الأممي موجهاً كلامه للقادة الأفارقة" أن الدول الإفريقية نفسها هي سبب معظم المشكلات التي تعاني منها ، فإفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تشهد تصاعداً في عدد الحروب وأن ٣٣ دولة من الدول ال٤٨ الأقل تطوراً في العالم تقع في إفريقيا.[٣]

تباينت آراء الدارسين والباحثين في الشؤون الإفريقية حول تحليل كنه وطبيعة الدولة في مناطق إفريقيا التي تعاني من الاضطرابات ، فهناك جزء من الدارسين أسسوا كتاباتهم على أن علّة الدولة الإفريقية في هذه المناطق هي في المقام الأول داخلية متعلقة بالبيئة الإفريقية ، فهذه الدولة

---

[١] تشير الدراسات إلى أنه ، خلال العقود الأربعة الماضية بين الستينيات والتسعينيات ، هنالك حوالي ٨٠ تغييراً عنيفاً في الحكومات الإفريقية . في ال٤٨ بلداً من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، في الحقبة المذكورة نفسها ، شهدت عدد من تلك البلدان أيضاً أنواع من الحروب الأهلية ، والنزاعات والحروب . في بداية الألفية الجديدة كان هناك ١٨ بلداً يواجه تمردات مسلحة ، و ١١ بلداً يواجه أزمات سياسية حادة و ١٩ بلداً تتمتع بقدر كبير أو صغير من حالات الاستقرار السياسي . ينظر : Their Causes and Their Political ، Abdalla Bujra,and Social Environmen African Conflicts: DPMF Occasional Paper , No. 4 , Ethiopia,2002 ,p ,1 .

[٢] أسامة على زين العابدين ، المرجعية الاجتماعية والممارسة الديمقراطية في أفريقيا المعاصرة ، الراصد للبحوث والعلوم http://www.arrasid.com/index.php/main/index/31/13/contents

[٣] نقلاً عن:عبد الوهاب عمروش، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال (١٩٩٢–٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة "، ٢٠٠٧، ص ٢٥.

منذ ظهورها بعد أن غادر المستعمر كانت تفتقر أصلاً إلى مقومات الدولة . وبناء على هذا فإن عجزها وانهيارها ليس بغريب ، لان فاقد الشئ لا يعطيه . وما ساعد هذه الدول على الصمود في السابق هو الدعم والسند الخارجيين . وكان المرتجى أن تحسن دولة ما بعد الاستعمار ، وهي تتطور نحو تحقيق قيام الدولة الحديثة ، التعامل مع واقعها ، لكنها للأسف لم تفعل ذلك . وهناك اتجاه يرى أن الواقع المعيش في مناطق التمرد والعصيان ، على وهنه ومحدوديته ، قد أفرز دولة " الأمر الواقع " ، التي إذا قورنت بالكيان المركزي الذي تحاربه ، لا تقل عنه فعالية – على الأقل – في المهام التي تقوم بها والخدمات التي توفرها . ويستخدم اتجاه ثالث المداخل الجديدة في العلاقات الدولية وبخاصة مدخل البناء الاجتماعي . ويركز هذا المدخل على أن مفهوم الدولة ليس فكرة مجردة لا صلة لها بالواقع الاجتماعي ، بل هي وليدة التفاعل والتعايش المجتمعي . وهذا يعني أن فهمنا للدولة يجب أن يعتمد على الكيفية التي بنيّ بها المجتمع المعني إدراكه لمفهوم الدولة .[١] وبالنسبة إلى بلدان إفريقيا لم يصنع الاستقلال عن الاستعمار في مطلع ستينيات القرن الماضي دولة إفريقية حقيقية من خلال تطورات اعتملت تاريخياً ، وإنما صنع دولة كانت أقرب إلى " الورقية " أو ما يسمى " بالدولة الرخوة " . وفي هذه الدولة تكون الانتماءات الأولية (سواء القبلية أو الإقليمية أو الدينية)، هي المسيطرة على كل المواطنين والساسة لأنهم يروّن في ذلك المعبر الوحيد للحصول على السلطة والمال في آن واحد.[٢] مما أدى إلى إصابة الدولة بالوهن الاقتصادي وعدم قدرتها على أداء وظائفها بسبب تبلور ما يسميه البعض "الدولة العصابة" التي تشكلّت من الاستقلال.[٣] وفي الغالب الأعم ظلت كلمة الدولة تطلق على بلدان إفريقيا ولكنها مقترنةً بصفة غالباً سلبية مثل الدولة الرخوة " The Soft State " "وكما يشير جلال أمين (ندوة: "العرب والعولمة "، ١٩٩٨)، فقد كان: "جُنار ميردال (Gunnar Myrdal)، أول من استخدم هذا الاسم ، في أواخر الستينيات ، للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية،

---

[١] حسن الحاج علي أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣ – ٢٤ .

[٢] خالد حنفي علي ، " محنة الديمقراطية في ساحل العاج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥١) ، القاهرة ، كانون الثاني / يناير ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٤ .

[٣] خالد حنفي علي ، " المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا "، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٤) ، القاهرة ، تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ١١٤ .

للفساد ، ولتجاهل حكم القانون ، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة " .[1] أو الدولة الفاشلة أو المخفقة Failed State وهي أيضاً من المصطلحات المتداولة ، لكن أول من روج له وأعطاه شعبية هو الكاتب الكندي مايكل ايقانتيف M.Ignatieff في كتابه The Warriors Honour عندما وصف لوردات الحرب والمليشيات والجيوش غير النظامية التي تعمل في أجزاء من إفريقيا والبلقان والقوقاز واسيا الوسطى .[2] وتبعاً لذلك ، فان أغلب الدول

[1] حسين معلوم ، المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في " حواجز " الدولة : إشكاليات وتداعيات ، ناشري للنشر الالكتروني ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٤ – ١٥ .

[2] نقلاً عن : عبد الوهاب عمروش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ . ولتحديد معايير فشل الدولة ومؤشراتها ، وضع مجموعة من الباحثين تقريرا عن فشل الدولة يسمى ب State Failure Task Force ، Repport: Phase III Finding ، الصادر في ٢٠٠٣ بعض خصائص لفشل الدولة يشمل الحالات التي تنهار فيها سلطة الدولة المركزية لعدة سنوات، وسعت لجنة العمل تعريفها لفشل الدولة ليشمل مدى أوسع من النزاعات الأهلية، الأزمات السياسية و انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان،. كلها ترتبط نوعيا بزوال الدولة .

المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل في النقاط الآتية :

١. تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية... إلخ

٢. الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (ينتج عنها الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة للشرب، والتنافس على الأرض ومشكلات أمنية للدولة...).

٣. الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم فعالية جهاز العدالة،والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة جماعة أقلية على الأغلبية...).

٤. الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع).

المؤشرات الاقتصادية

٥. غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، وارتفاع مستويات الفقر، وتزايد النزعات الإثنية لهذه الأسباب...).

٦. الانحطاط الاقتصادي الحاد (تراجع الدخل القومي، وسعر الصرف والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية...).

المؤشرات السياسية

٧. فقدان شرعية الدولة (فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية ما يكثر مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني... وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة...).

٨. التدهور الحاد في توزيع الخدمات العامة (أن لا تؤدي الدولة وظائفها الجوهرية مثل توفير الحماية للمواطنين، والصحة والتعليم والتوظيف، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي...).

الإفريقية هي دول فاشلة أساساً ظهرت أثناء الحرب الباردة ، وهي ذات مؤسسات ضعيفة فاقدة للشرعية تدعمها أطراف خارجية .[1]

فضلاً عن ما تم ذكره فلقد شاع استخدام مصطلح البلدان الهشة ، حيثُ تشترك البلدان الهشة في إفريقيا جنوب الصحراء[2] في خصائص عديدة – فجميعها تعاني من مشكلات هيكلية خطيرة وضعف في مؤسساتها – لكنها تختلف أيضاً في أبعاد كثيرة . وتَعتبر هذه البلدان أن حالة الطوارئ هي القاعدة وليست الاستثناء . وفي محاولاتها لمواجهة الصدمات ، غالباً ما تفتقر هذه البلدان إلى أفق بعيد المدى لإختياراتها، وتتسبب الاحتياجات العاجلة في إفساد الأهداف طويلة المدى .[3]

---

٩. الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة...).

١٠. تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش ، وهيمنة النخبة العسكرية، وظهور النزاعات المسلحة، وظهور قوة أمنية وتوازي الأمن النظامي للدولة...).

١١ . تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية تذكر بتجارب وحدوية قومية مثل صربيا الكبرى أو التطهير الإثني .

١٢. تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية...). ينظر : عبد الوهاب عمروش ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٢– ٥٨ .

[1] لا ينكر وجو قادة أفارقة أدوا أدواراً مهمة في الحياة السياسية في بلدانهم ، وساروا باتجاه بناء الدولة مثل فساحل العاج على سبيل المثال ، كانت توصف بواحة الاستقرار في إفريقيا في حقبة حُكم " بوانييه"، بينما عانت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي من حالات عدم استقرار استمرت لأكثر من عقدين ، وكذا الحال بالنسبة إلى غانا في عهد "نكروما"، وتنزانيا في حقبة حكم " وجوليوس نيريي"....

[2] يشير التقرير الاول الذي صدر عن المعهد الجامعي الاوربي، الى البلدان الهشة وكالاتي : أنغولا ، غينيا الاستوائية، نيجيريا، بوروندي، إريتريا ،رواندا ، الكاميرون، إثيوبيا، سان تومي وبرينسيبي، جمهورية أفريقيا الوسطى، غامبيا، سيراليون ، تشاد، غينيا، الصومال، جزر القمر، غينيا–بيساو، السودان ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، توغو، جمهورية الكونغو، ليبيريا، أوغندا، ساحل العاج ، موريتانيا ، زيمبابوي ، جيبوتي ، النيجر . وكانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) هي التي قدمت هذه القائمة (٢٠٠٩)، إلا أن المنظمة لم تقرها رسمياً . ينظر: التغلب على الهشاشة في إفريقيا ، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

[3] التغلب على الهشاشة في إفريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .

وأقرّ مجلس الاتحاد الأوربي تحديد دلالة مصطلح الهشاشة مجلس بأنها، "تشير إلى الهياكل الضعيفة أو الفاشلة وإلى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتوفير الأمن والأمان لسكانها، والحد من الفقر وتقديم الخدمات، والإدارة والشفافة والعادلة للموارد وإتاحة فرصة الوصول إلى السلطة".[1]

وبحسب تلك الدلالة ، فلقد شكلت نهاية الحرب الباردة أفولاً لدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حيث عملت الشروط الخارجية السياسية والاقتصادية على تفكيك مؤسسات هذه الدولة في عدد من الدول الإفريقية، فقد نجحت وصفة المؤسسات المالية الدولية المطالبة بالتحرير الاقتصادي وإعادة الهيكلة ووقف الدعم الحكومي في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي في بعض الدول، وانهياره في دول أخرى، كما أن الضغوط السياسية أدت إلى انهيار نظام الحزب الواحد وإلى إتباع أنماط مختلفة من التعددية السياسية، وكانت النتيجة تلاشي دولة ما بعد الاستعمار بشكلها القديم في بعض الدول ، بل وغياب الدولة نفسها في بعض مناطق إفريقيا ، لسد الفراغ الناجم عن انهيار الدولة برز فاعلون جدد يضمون أفرادا ، ومجموعات أثنية وقبلية ، وجماعات عابرة للحدود ، ومنظمات محلية وعالمية.[2]

الفصل الثاني : تحديات بناء الدولة في إفريقيا

المبحث الأول : إرث المرحلة الإستعمارية

اختلف المؤرخون الأفارقة فيما بينهم حول مدى تأثير الإستعمار على القارة وإنقسموا إلى مدرستين، المدرسة الأولى ترى أن تأثير الاستعمار على أفريقيا كان عميق وإيجابياً أحدث نقلة نوعية وكمية في مسيرة وتطور القارة، مما يعني أنه إمتد وغيّر ملامح القارة الإفريقية سياسياً، وإقتصادياً، وإجتماعياً، وثقافياً، وترى هذه المدرسة أن الاستعمار الأوربي كان نقطة تحول رئيسية في مصير إفريقيا، وقد أحدث تغيّرات أساسية لا يمكن عكسها.

[1] التغلب على الهشاشة في إفريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .
[2] عبد الوهاب عمروش ، التدخل الدولي ... مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

أما المدرسة الثانية فترى أن الفترة الاستعمارية إمتدت نصف قرن، وهي فترة قصيرة مقارنة بالتاريخ الإفريقي الذي إمتد إلى آلاف السنين ، وبالتالي لا يمكن أن يكون تأثيره عميقاً إلى المدى الذي يغيّر معه خريطة الحياة الإفريقية البعيدة الجذور ، ولكنهم يعتبرون الحقبة الاستعمارية فترة فاصلة في التاريخ الإفريقي ، وهنالك من يرى أن أثر الاستعمار كان سطحياً لأنه إهتم بنقل القشور فقط .[١] وصار نظام الدولة الإفريقي المعاصر يتأثر بأصوله الإستعمارية من نواحٍ عدة . بدايةً ، إن حدود الدولة الإقليمية هي انعكاس للحدود الإدارية للتقسيمات الإستعمارية ، وقد كان لبضع دول إفريقية استمرارية تاريخية مع حقبة ما قبل الاستعمار ، لكن معظمها استحدث كوحدة إستعمارية. وحين قسّمت القوى الاستعمارية القارة الإفريقية لم تلق بالاً لتقسيمها كوحدات ثقافية وسياسية. وكانت النتيجة أن فصلّت الحدود، في أحيان كثيرة بين المجموعات اللغويّة—العرقيّة. أضف إلى ذلك، أن بين الدول الإفريقية فيما عدا استثناءات قليلة، تباينات حادة—قومية، وعرقية، ولغوية، ودينية. ثم، إرث ثانٍ للحقبة الاستعمارية، هو طبيعة الدولة ذاتها. فقد نظمت الدولة المستعمرة كبنية لوضع أسس حكم أجنبي، هدفه السيطرة على شعب مستعبد. وهو حكم ذو عقلية آمرة، له طريقة أبوية في الحكم، وتتصف علاقته بالسكان بالهيمنة — وقد كانت خواص الدولة المستعمرة هذه متأصلة في روتين الإدارة اليومي. وقد كانت تعتبر السكان المحليين، من الناحية القانونية والعملية ، تابعين وليس مواطنين . وقد سعت القيادة الإفريقية التي توّلت السلطة فيما بعد ، وبدرجات مختلفة ، الى استئصال هذا الإرث ، إلا أن قوة استمرار تقاليد الدولة الاستعمارية مازالت قوية ، وتشّوه علاقات الدولة بالمجتمع .[٢]

وضعت الدول الاستعمارية مؤسسات لا تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والثقافية لأغلبية السكان، فالمستعمر خلق أحقاد بين الجماعات الإثنية ، وتأسس الاستقلال الوطني على

---

[١] أسامة على زين العابدين ، مصدر سبق ذكره.

[٢] كراوفورد يونغ ، " السياسة في إفريقيا " ، في : جابريل إيه الموند & جي بنجهام باويل الإبن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالميّة ، ترجمة هشام عبد الله ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧، ص ٨٩٠ .

أساس خلفيات خاطئة ، وإعترفت الأمم المتحدة بنخب سياسية وعسكرية ليس لها قاعدة شعبية حقيقية، تلك النخب التي تتأثر بدورها بقوى خارجية لحماية مجال نفوذها .[1]

في ظل الدول الموروثة عن الإستعمار وسيطرتها نمت أكثر التناقضات الإثنية إتساعاً وأشدها فتكاً ودموية في إفريقيا المعاصرة .[2]وقد تمت إدارة الفضاءات الإفريقية المغزوة بشكل " قبلي " و"إثني " بعد أن سُلبوا استقلاليتهم السياسية . ولا نريد أن نقول أن الإستعمار " اخترع " ببساطة القبائل والإثنيات كما ينزع إلى تأكيد ذلك بعض ما بعد الحداثيين من الباحثين في أيامنا. ومع أن الاستعمار من مصلحته تنويع وتعميق الانقسامات لتسهيل بسط سيادته ، فلا يمكن أن نحمله مسؤولية أنظمة القرابة واللغات والتقاليد الدينية ... ، الخاصة بالمجموعات التي وجدها أمامه . وكان لأصحاب جيل الاستقلال السياسي الإفريقي الأول (كوامي نكروما ، جومو كينياتا ، جوليوس نييريريه ، ليوبولد سيدار سنغور ، ...) موقف لا يخلو من تناقض إزاء التصنيفات التي كان يعتمدها الإستعمار . فقد حثوا في الوقت ذاته على ضرورة ترقية أجهزة الدولة العصرية الممركزة والجامعة والمستوحاة من النموذج الاستعماري ، وعلى " الإدارة الجماعاتية " (نكروما)، "الإفريقية الأصيلة" والمرتبطة بالتضامنات الأولية ذات الأصل " القبلي" و"الإثني". ولم تفلح الخطابات "القومية" و"التقدمية" والداعية إلى "الوحدة الإفريقية" التي تبناها هؤلاء الزعماء بعد الحصول على الاستقلال في القضاء على التناقضات بين الجماعات التي تغذيها ممارسات الاستبداد التمييزية التي اعتمدها الزعماء الجدد وأجحتها المحسوبية والفساد المتصاعد . وفي هذا السياق أصبح ينظر إلى أجهزة الدولة على أنها تفتقر إلى جذور محلية وبالتالي تفتقد الشرعية . وأصبح ينظر إلى الدولة قبل كل شئ كما لو كانت شيئاً لا يعني إلا المتربع على السلطة – وهو غالباً عسكري ينزع شيئاً فشيئاً إلى الاحتفاظ بها – ومحيطه القبلي والاثني . [3] وبالنتيجة فان " الكثير من الدول الهشة في إفريقيا هي نتيجة لأنظمة استعمارية حاولت تشكيل البلدان وفق

---

[1] عبد الوهاب عمروش ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .

[2] عبد الودود ولد الشيخ ، " القبيلة والدولة في إفريقيا " ، (سلسلة تقارير) ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١١ ، ص ٤ .

[3] المصدر نفسه ، ص ٥ .

النموذج الغربي ، من خلال فرض قواعد الإقليمية والسيطرة " . وهنا كانت العودة الى شخصنة شبه مطلقة للسلطة على حساب تنمية البنية المؤسسية ، لا شك أن الدولة الوطنية حاولت خلال مرحلة الكفاح الوطني ضد الاستعمار أن تعكس إرادة مواطنيها ، لكن ما لبثت بعد الاستقلال أن عادت إلى مضمونها السابق الذي اكتسبته من العهد الاستعماري كأداة بيد نخبة توصف بالوطنية عندما تتماشى سياساتها مع مصالح المجتمع ، وتوصف بالطغمة الاستبدادية والمارقة عندما تبدو سياساتها موجهة أكثر لخدمة مصالحها الخاصة . لا شك أن الدولة هي بالتعريف دولة ضعيفة سياسياً وأخلاقياً ، إنها بالأحرى لا دولة وقد تتحول إلى عصابة . و لا يمكن أن تدوم من دون وسائل اصطناعية من الدعم المادي والمعنوي الخارجي .[1] فالاستعمار هو الذي وضع حدود الكيانات السياسية المعاصرة ؛ وهو الذي شكّل القوى والزعامات السياسية المسيّطرة في العديد من الدول ، والتي بدأت كحركات مقاومة وطنية وتغيّرت الخريطة الاجتماعية لأبعد مما كان مقدراً لها ، فظهرت تصنيفات جديدة من التوزيعات الطبقية ، وتحولات في الخطوط التفاضلية الجنسية والعرقية والدينية .أما البنية التحتية الاقتصادية وأنماط الإنتاج فتشكلت حسب مصالح واحتياجات القوى الاستعمارية .[2]

وتصبح المشكلةُ أكبر حين تصطدم إصلاحات الدولة أو تجربة التحديث فيها بالاجتماع الأهلي التقليدي ومنظومة المصالح الاجتماعية التي تعودُ لبعض القوى والمؤسسات العصبوية الخائفة على تلك المصالح من إصلاح قد يأتي عليها . وفي هذه الحال ، يستنفر المجتمع العصبوي قواه ويطلق أشكالاً مختلفة من ممانعة التغيير تارة باسم الدين ، وتارةً أخرى باسم الحفاظ على نظام القيم الاجتماعي الموروث والسائد . وقد تشتد وطأة الاعتراض الأهلي (العصبوي) إلى الحدود التي تجبر فيها الدولة على الإنكفاء عن التحديث مخافة فقدان قدرتها على ضبط الأوضاع .[3] لم تتأسس الدولة الأفريقية عن طريق طبقة وطنية محلية وإنما عن طريق طبقة استعمارية ، فالأجهزة

---

[1] عبد الوهاب عمروش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .

[2] كراوفورد يونغ ، " السياسة في إفريقيا " ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨٤ .

[3] عبد الاله بلقزيز ، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٧٢ – ٧٣ .

التي خلقتها كانت أساساً بيروقراطية ـ مدنية متخصصة ـ لخدمة أغراض الاستعمار . وقد أدى هذا إلى خلق فوارق بين جهاز الدولة وبين المجتمع مما يعني أن هناك علاقة تتسم بالتسلط تقوم بين الدولة والمجتمع ، أي أن الدولة التي خلقها الاستعمار هي دولة تسلطية .ولقد ساومت النخبة ذات الاتجاه الثقافي الغربي الحكومات الاستعمارية على نقل السلطة اليها .[1]

كما أن الحكومات الوطنية ونخبها لم تستطيع تذويب هذه الفوارق ، وقد فشلت هذه النخب[2] في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنشودة وبالتالي فقدت السند الشعبي الذي يؤهلها ويضمن لها إستمراريتها ، فكان عدم الاستقرار من أهم خواص الدولة بعد الاستقلال وبالتالي مثلت استمرار للدولة التسلطية التي صنعها الاستعمار. جعلت هذه الخصوصية كثير من الإثنيات تشعر بالغبن مما جعلها تتمرد على سلطة الدولة مثيرة بذلك دعاوى انفصالية ، وذلك يعني أن الدولة الأفريقية صنيعة استعمارية ، نشأت لخدمة مصالح المستعمر لتكريس علاقة التبعية للدولة الاستعمارية ، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية التي تجعل منها مورد للمواد الخام وسوقاً للمنتجات الأوربية. ولكن كان لها أثر فعال في تغيير نمط الحياة الأفريقية التقليدية.

لم تستطيع النخب الوطنية الحاكمة بعد الاستقلال الخروج من تلك الدائرة وبالتالي وجدت دورها ينحصر في الوساطة بين المطالب المتنافسة في ثلاثة أطراف، هي كبار ملاك الأراضي المحليين والرأسمالية المحلية الناشئة والرأسمالية العالمية الراسخة في دول المركز وبالتالي لم تستطيع الدول الأفريقية الإنعتاق والانفكاك من التبعية للمستعمر في هذه المرحلة التي وصفت فيها الدولة الأفريقية بأنها دولة وسيلية ، وذلك ينبع من أفعالها التي تتسم بالتناقض وعدم الثبات لاختلاف الظروف المحيطة بها ولاختلاف مصالح النخب الحاكمة ، فالدولة الأفريقية يمكن أن تتبنى اتجاه اقتصادي سياسي معين فرضته ظروف معينة ، ويمكن أن يأتي وقت آخر تتبنى فيه نفس

---

[1] ب.س . لويد، افريقيا في عصر التحول الاجتماعي ، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة علم المعرفة (٢٨) ، مطابع اليقظة ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ٨٩ .

[2] للاستفاضة بخصوص ظهور النخبة في إفريقيا . ينظر : ب . س . لويد ، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٤ – ١٤٣ .

هذه الدولة اتجاهاً نقيضاً للاتجاه السابق ، ويرجع هذا التناقض لاختلاف المصالح للقوى السياسية والاجتماعية وإلى اختلاف الضغوط التي تمارس عليها بواسطة القوى الدولية .

لذا واجهت عدة دول أفريقية مسئوليات تأسيس نظم جديدة للحكم بما في ذلك وضع خطط وبرامج تنموية اقتصادية واجتماعية بعد رحيل الاستعمار.[1] ولكن فشلت أغلب محاولاتهم عندما استطاعت الدول الاستعمارية ربط القارة الأفريقية بالمنظومة الرأسمالية حتى تستفيد من خبراتها ، كما رفضت الاعتراف بالكيانات التقليدية الموجودة في القارة باعتبارها لا تحمل الشخصية القانونية لأنها لا تملك مقومات الدولة الحديثة الموجودة في أوربا ، لذا استبدلت الكيانات التقليدية بدول جديدة (إدخال مفهوم الدولة الحديثة) ، وانطلاقاً من إدخال هذا المفهوم قامت الدول الاستعمارية بتنظيم الكيانات الوطنية التقليدية ، وأنشأت حكومات دائمة ومركزية ، ورسمت الحدود السياسية التي لم تكن معروفة آنذاك في أفريقيا.[2]

المبحث الثاني : السلطة ضد الدولة / عدم القدرة على مأسسة السلطة

ان السلطات السياسية التي خلفت الإدارة الاستعمارية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء خلفتها في إطار عملية " خذ وهات " تمت غالباً بهدوء . وظل وزن الوصاية الاقتصادية والتقنية والمؤسساتية للإمبراطورية الاستعمارية المباشرة فاعلاً بشكل عام في أغلب هذه البلدان زمناً طويلاً بعد رحيل الاستعمار المباشر . كما استمرت الاختصاصات في عمليات استغلال المواد الأولية (المناجم ، النفط ، المنتجات الزراعية ...) المميزة للعهد الاستعماري . أما " العون التنموي " الذي ظلّ قبل انهيار جدار برلين دائراً في فلك الانحياز أو عدم الانحياز تبعاً للتقيّد بقيم هذا القطب أو ذاك فلم ينجح في كسر طوق التبعية . كما لم يفلح اهتمام " المجتمع المدني " بعد نهاية " القطبين " وبداية ترقية " حقوق الإنسان " و " الديمقراطية " في تحرير هذا العون للأسف لا من سيطرة الدول ولا من تضامن الجوار القبلية والاثنية والتي كان يفترض أن تشكل له مخرجاً

---

[1] **أسامة على زين العابدين ، مصدر سبق ذكره .**

[2] **وردت عبارة " التقسيم الاعتباطي الكيفي " في كتاب النخبة والمجتمع ل " توم بوتومور " في معرض حديثة عن الدول الإفريقية وكيف أدى التقسيم الإعتباطي الكيفي فيما بين الدول القوى الإستعمارية دوراً في إيجاد مشكلة تتعلق بتماسك وتلاحم مجتمع متكوّن من جماعات قبلية .**

ينظر : توم بوتومور النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢)، ص٩٦ .

ديمقراطياً . وقد لعب عامل التبعية الخارجية الموروث و/ أو المصان من قبل المجموعات السياسية التوسعية مع " شركاء " أجانب (زبناء تجاريين ، حماة سياسيين ، تجار أسلحة ، ...) دوراً لا يستهان به هنا وهناك في الحروب الأهلية والصراعات على السلطة في عدد من الدول الإفريقية . فللسيطرة على النفط والمنغنيز والكاكاو، فأنه من المفيد أن يكون بالمقدور الإعتماد على " قبيلة" أو " أثنية " لمجابهة كيانات من نفس النوع تخدم مصالح منافسة .[1]

تأرجحت الدولة في إفريقيا بين الدولة الهشة أو الضعيفة وبين شبه الدولة . وبحسب فوكوياما فان" تغييرات حصلت في الربع الأخير من القرن العشرين في الدول الإفريقية الواقعة في جنوب الصحراء، حيث تواجدت أنظمة حكم شاعت تسميتها " بالوقفية الجديدة " – أي أنظمة تجعل السلطة السياسية وقفاً على شبكة زبائنية من مؤيدي قادة الدولة وتسخرها لخدمة مصالحهم . في بعض الحالات ، كحالة موبوتو سيسي سيكو في زائير ، أنتجت الأنظمة الوقفية الجديدة ما اسماه ايفنز سلوك " النهب المتوحش " ، إذ أقدم شخص ضار واحد على سلب قسم كبير من موارد المجتمع بأكمله . في حالات أخرى ، اقتصر الأمر على المحاباة واستغلال النفوذ السياسي – حيث استخدم القطاع العام لإعادة تخصيص حقوق الملكية لمصلحة مجموعة أو شأن معين ، أي توجيهه لخدمة مصالح أسرة أو قبيلة أو منطقة أو فئة اثنية واحدة . عليه ، صارت تتعايش الأنظمة الوقفية الجديدة المتجسدة عادةً في شخص الرئيس جنباً إلى جنب مع شريحة البيروقراطية العقلانية التي تحدث عنها فيبر ، والتي نشأت على الأغلب في الفترة الكولونيالية وظلت تؤدي مهام الإدارة العامة الروتينية . وقد درجت العادة أن تشعر شبكة الوقفية الجديدة وزبانية النظام أن وجود قطاع الدولة الحديث في العالم النامي يهدد بقائها وينافسها على الموارد المتوفرة " .[2]

ان الطبيعة المزدوجة لمثل هذه الدول الإفريقية يعني بالضرورة أن برامج التوازن والتكييف البنيوي للاقتصاد ، التي فرضتها الدول المانحة للمساعدات في الثمانينيات والتسعينيات ، كان لها بالضرورة نتائج عكسية غير مقصودة .[3] لقد طالب مجتمع الدول المانحة بتقليص مدى القطاع

[1] عبد الودود ولد الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ – ٦ .
[2] فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة ... ، مصدر سبق ذكره ، ٦١ .
[3] المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

الحكومي في الدول النامية عبر تنفيذ برامج متشددة لتكييفه وتحريره من سلطة الدولة ، عليه ، باتت المؤسسات الدولية المانحة تخصص جزءاً لا يستهان به من منحها لدعم تنظيمات القطاع الأهلي في إفريقيا . لا سيما في ضوء تشككها في قدرة الدولة على إدارة المساعدات بعدالة وشفافية [1] لكن الأنظمة الوقفية الجديدة ، بما لها من هيمنة سياسية مطلقة ، استغلت الشروط الخارجية ذريعة لتحجيم قطاعات الدولة الحديثة وحماية – بل في اغلب الأحيان توسيع – مدى الدولة الوقفية الجديدة . وهكذا انخفض الاستثمار في البناء التحتي الأساس ، كمشاريع الصحة العامة وبناء الطرق بشكل دراماتيكي في السنوات العشرين من القرن الماضي ، تماماً كما انخفضت الاستثمارات في قطاعي الزراعة والتعليم الابتدائي . من الجهة المقابلة ، شهدت الفترة نفسها ارتفاعاً دراماتيكياً موازياً في حجم الإنفاق على ما يسمى " الشؤون السيادية " ، كالقوات المسلحة والسلك الدبلوماسي والوظائف المرتبطة بمكتب الرئاسة (ارتفع عدد موظفي مكتب الرئيس في كينيا ، مثلاً ، من ١٨٢١٣ موظفاً عام ١٩٧١ الى ٤٣٢٣٠ موظفاً عام ١٩٩٠) . المشكلة الحقيقية هي أنّ معظم المقوّمات السلبية للدول الإفريقية لم تكن من قبيل الصدفة . فالنخب السياسية النافذة كانت تعمل عمداً على رعاية الفساد وعلى اختلال الحكومات بالتحديد لأن هذه الإنحرافات البيّنة كانت تخدم مصالحها . لقد إستفاد أصحاب المشاريع السياسية الذين سيطروا على الدول الإفريقية من الفوضى الظاهرة ، بل وحتى من الصراع المسلح . وفي حالة ليبيريا أو زائير كان الجنون ممنهجاً . نجحت الدولتان جيداً بالنسبة إلى من كانوا يسيرون دفة الأمور فيهما ، وقد إستفاد أولئك الذين حكموا هذين البلدين كثيراً من التصدّق بالمساعدات الخارجية لفائدة هذه النخب في حين أنّ الفشل في إدراك واقع ما يجري وراء واجهة الدولة أو معالجته كان يمكن أن يجعل الأمور تنقلب إلى الأسوأ ، وليس إلى الأفضل .[2]

عليه ، فان معظم الدول الإفريقية ما زالت تعاني من أزمة الدولة ، بعبارة أخرى ، فان دول القارة تفتقر فيها الدولة إلى مركزية السلطة والى القدرة على السيطرة والتغلغل في كافة أرجاء

[1] خالد حنفي علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤ .

[2] توم بورتيوس ، بريطانيا في إفريقيا ، ترجمة : عثمان جبالي المثلوثي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٢٨ .

الأقاليم ومن ثم لجوؤها إلى انتهاج سياسات تسلطية من أجل استتباب النظام فيها . أضف إلى ذلك إشكالية القيادة السياسية في تلك البلدان والمتمثلة في قيامها بإحاطة نفسها بهالة من القدسية الكارزمية . وفي ظل هذا المناخ من السلطة السياسية بالغة الشخصنة افتقدت المؤسسات الإفريقية سواء على مستوى الدولة أو المجتمع مبدأ المسؤولية السياسية وأضحى الرئيس فوق القانون ، كما أن إساءة استخدام السلطة في مستوياتها كافة أضحى أمراً شائعاً في تلك الدول ، هذا إلى جانب انتشار الفساد وسوء إدارة الاقتصاد من جانب الطبقات الحاكمة حيث أصبح الشغل الشاغل لتلك النخب الحاكمة هو تدعيم بقائها في السلطة بأية وسيلة والإثراء على حساب المواطنين . وقد ساهم غياب التقاليد السياسية والقيم والثقافة الديمقراطية في ترسيخ فترات الحكم الشمولي والدكتاتوري في البلدان الإفريقية .

المبحث الثالث : المؤسسة العسكرية ضد الدولة

بالرغم من أن القبيلة في إفريقيا أدت دوراً سلبياً ومؤثراً في بناء دولة عصرية ، إلا أن محاولات بناء الدولة العصرية في إفريقيا لم تكن غائبة عن تفكير بعض قادتها ، ومن أطراف دولية ، إلا أن بناء مؤسسة عسكرية عصرية جامعة للمجتمع في البلدان الإفريقية لم يؤد إلى بناء الدولة بل ظلت هي المؤسسة الأقوى في إبقاء الأوضاع على ما هي عليه في كثير من تلك البلدان حتى أنها صارت تمثل تحدياً رئيساً لبناء الدولة بطبيعتها وتركيبتها الإفريقية .

تعد المؤسسة العسكرية احدث مؤسسة تمت أفرقتها بصورة كاملة، فضلاً عن ميل المؤسسة العسكرية إلى التلاحم وتحقيق الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى أن الصراع بين القبائل عظمّ من دور المؤسسة العسكرية وتأثيرها، باعتبارها مؤسسة فوق القبلية، إذ تمثل أو تحاول أن تكون مجسّدة للوحدة الوطنية. لذلك وبسبب الطبيعة القبيلة صارت المؤسسة العسكرية في بعض بلدان إفريقيا تتهم بلدانها بأنها غير مؤهلة للحكم الديمقراطي كما هو الحال بالنسبة للكثير من بلدان إفريقيا مثل الجزائر، نيجيريا.. ليس بدافع المحافظة على بلدانها وإنما بدافع الحفاظ على إمتيازاتها. حتى صارت الكثير من مظاهر الفساد تعزى إلى تدخل السلطات العسكرية في الحياة السياسية والمدنية .

بالنظر إلى الخبرة وتاريخ العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا بعد الاستقلال ، يمكن القول إن العسكريين يمثلون أحد الأطراف الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا ، سوا سلباً أو إيجاباً . ونستطيع من خلال هذه الخبرة أن نشير إلى نماذج ثلاثة لسلوك العسكر إزاء عمليات التحول والإصلاح الديمقراطي .[1] النموذج الأول : يعكس توجهاً معادياً للديمقراطية ومدافعاً عن مصالح النخبة العسكرية . في هذه الحالة يسود إعتقاد لدى العسكر بأن وجود حكومة ذات توجه ليبرالي قد يعرض المصالح الجمعية للمؤسسة العسكرية للخطر . وهناك العديد من الأمثلة كان فيها تدخل العسكريين يهدف إلى المحافظة على المزايا التي حصلوا عليها منذ زمن طويل . وعليه ، فإن هدف إرضاء العسكريين والمحافظة على مزاياهم يمثل أحد الأهداف الرئيسة لاستقرار النظم السياسية في الواقع الإفريقي ، وإن كان ذلك على حساب الممارسة الديمقراطية والإصلاح السياسي. أما النموذج الثاني، فهو يضع العسكر في موقف الدفاع عن النظم الأوتوقراطية الحاكمة. وفي هذه الحالة، يتم تأخير الإصلاح السياسي والديمقراطي بحجة المحافظة على الاستقرار، والنظام، والقانون. وعليه، يتم إستخدام القوة في مواجهة الجماعات المعارضة المطالبة بالديمقراطية . ولعل نموذج توغو في عهد أياديما مثال واضح على ذلك . كما أن نظم الأبوية الجديدة التي تحكم قبضتها على السلطة وتعتمد على مساندة العسكر تقع في إطار هذا النموذج الثاني ويطرح النموذج الثالث توجهات ديمقراطية لدى العسكر ، بالتالي يشكلون قوة فاعلة في عمليات التحول الديمقراطي. يمكن في هذا السياق أن نشير إلى تجربة مالي عام ١٩٩١، ومالاوي عام ١٩٩٣ ، وغيرها من التجارب والتي آخرها في موريتانيا ٢٠٠٥[2].

---

[1] **حمدي عبد الرحمن حسن ، " المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٩) ، (القاهرة ، تموز / يوليو ٢٠٠٧) ، ص ٥٧ .**

[2] **لم تكن تجربة موريتانيا عام ٢٠٠٥ هي المثال الأخير لهذا النموذج ذلك أنه ٣ اب /أغسطس من عام ٢٠٠٥، قاد علي ولد محمد فال ومجموعة من الضباط انقلابا أبيض على معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي كان خارج البلاد يعزي في وفاة الملك فهد ملك السعودية. وتعهد ولد فال بعودة الديمقراطية إلى البلاد وهذا ما فعله إذ تنحى عن السلطة وسلمها للرئيس المنتخب سيدي ولد عبد الله. لكن في ٦ آب / أغسطس من عام ٢٠٠٨، نفذ الجنرال محمد ولد عبد العزيز انقلابه على الرئيس المنتخب لتعود موريتانيا إلى عهدة العسكر.**

ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية في هذا السياق ما يلي :[1]

١- كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية عقب إنهيار نظام الحكم العسكري ، وماهية الإطار المؤسسي الملائم لذلك . ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة ، ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها .

٢- مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية ، ، فإذا كان من الأمر بد ، فما هي الدرجة والشكل اللذان يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية ؟ وما هي الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون ؟

٣- قضية المزايا والإمتيازات الخاصة بالعسكريين ، ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهني ومسائل الرواتب والمخصصات المالية وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم .

٤- إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي . ولاشك في أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ومستويات القوة وأنماط التسليح والهياكل والعلاقات المؤسسية الملائمة .

٥- إثارة إشكالية الميزانية العسكرية ، وتلك مسألة بالغة الخطورة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا ، حيث إنها تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري وتقرر مزايا المؤسسة العسكرية .

وأياً ما كان الأمر ، فإنه على الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الإفريقية ، فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الإفريقية كافة وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب أولها : تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا . ويعني ذلك صعوبة التمييز ببساطة بين النظم "المدنية" والنظم "العسكرية". وثانيها: يرتبط باختلاف السياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في البلدان الإفريقية. ففي بعض الحالات، توجد حروب أهلية (انغولا–موزمبيق)، وأحياناً تسلطية حزب واحد

[1] **حمدي عبد الرحمن حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ .**

(مدني أو عسكري)، أو ديكتاتورية عسكرية. وثالثها: اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

إن من المشكلات المزمنة في السياسة الإفريقية: الإنقلابات العسكرية المتعددة وعدم محاسبة الحكام ، وذلك لأن إعتياد العسكر على بقائهم في السلطة وإنتفاء الشعور لديهم بأن الحكم يمكن أن ينتقل للغير ، يضعف بالتأكيد حالة الوعي لردع أي خلل في الطبقة الحاكمة كما هو الحال في غالبية الدول الإفريقية خصوصاً في غرب وشرق القارة .التفرد بالحكم غالباً ما يعزز قيام المنظمات المسلحة والأحزاب المناهضة للحكم كما هو الحال في سيراليون وانغولا وليبيريا وجيبوتي ورواندا . والواقع إن القادة العسكريين الذين استولوا على السلطة بانقلاب عسكري ،وخططوا للبقاء في السلطة بشكلٍ دائم وجدوا أن من الملائم خلق أحزاب سياسية جديدة كرمز للشرعية . فقد يبرر حاكم عسكري استيلائه على السلطة مؤقتاً بأنه ضرورة وطنية أو أنه كان بسبب فساد سلفه وعدم كفاءته . لكن المطالبة بحكم دائم لا يمكن تبريرها إلا بالقوة وحدها ؛ لذلك من الضروري إيجاد مؤسسة سياسية تعبر عن مباركة الشعب التقليدية للحكم .[١]

ويفسر العسكر هذه الحالة بأنها ناتجة عن الفساد السياسي الذي ينتهجه السياسيون المدنيون ، لذلك فهم يرون أن الحل يكمن في أخذهم زمام الأمور بإيديهم . وبطبيعة الحال عندما يشعر الحاكم العسكري أن سلطته مهددّة ، تتحول " مهمة الدولة " إلى الدفاع عن الحكم ولا شئ غيره كما هو الحال في غامبيا ونيجيريا والسودان . النتيجة هي تحول الدولة من راعية لمصالح الشعب إلى " ميدان معركة حول السلطة السياسية " . النتيجة أيضاً فشل الدول الإفريقية في ادارة المؤسسات السياسية سواء كان على مستوى التنمية الاقتصادية أو الانتعاش الإجتماعي دون أن ننسى الاستقرار الأمني والسلم الأهلي على مستوى الوحدة الوطنية بين القوميات و القبائل بصفة خاصة والانصهار القومي على المستوى الاجتماعي .[٢]

---

[١] **كراوفورد يونغ ، السياسة في إفريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢٩ .**

[٢] **جون قاي نوت يوه ، إفريقيا والعالم في القرن القادم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٢ – ٢٣ . ويمكن ان نشير هنا إلى الزعيم الجنوب إفريقى «ماديبا» الشهير بـ«نيلسون مانديلا» فى تجربته لإعادة بناء دولته بعد زوال الحكم العنصرى منها، قام بتطبيقها على التكامل والتداخل: أولاها بناء الأمة عبر مد جسور التنمية فى جميع المجالات، والثانية إعادة تعريف وإصلاح العدالة، أما الثالثة فهى إعادة تنظيم الاقتصاد، ومؤسسات الدولة على المدى الطويل، للتأكيد**

ولا يزال العسكريون يعتقدون أنهم أصحاب السلطة الشرعيين ولا مجال للحكم المدني الذي سوف يقوض سلطاتهم وامتيازاتهم السياسية ".[١]

تبعاً لذلك ، صار لقارة أفريقيا سجلّ حافل بالانقلابات العسكرية التي تعاقبت في الخمسين سنة الماضية ، إذ تم إحصاء ما لا يقل عن ثمانين عملية انقلابية معظمها في دول أفريقية غير عربية ، واستهدف بعضها نظماً منتخبة ديمقراطياً مثلما حصل مؤخرا في مالي . كان الانقلابان الأخيران في غينيا بيساو ومالي الأحدث في سلسلة طويلة من عمليات إزاحة أنظمة بالقوة ، كان بعضها أبيض بينما كان بعضها الآخر داميا . وتعد الانقلابات التي حصلت في الأعوام ٢٠٠٨و٢٠٠٩ و ٢٠١٢ ، أحدث الانقلابات العسكرية التي حدثت في إفريقيا ، وغالباً يكون تدخل العسكر بزعم حماية الديمقراطية وقد برر العسكر في الانقلابات العسكرية الثلاثة الأخيرة سواء في موريتانيا أو غينيا بيساو أو مدغشقر، خروجهم من ثكناتهم العسكرية وتنفيذ الإنقلاب بحرصهم على حماية الأمن والاستقرار وصيانة الديمقراطية وضمان نزاهة الحكم و شفافيته . وتعد قارة إفريقيا أكثر القارات تعرضا لعمليات الإنقلابات العسكرية طبقا لدراسة أجراها معهد الأبحاث الدولية التابع لجامعة هيدلبيرج الألمانية ، رغم تأكيد الدراسة على تراجع معدلات الإنقلابات العسكرية فى العالم فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥ من متوسط قدره ٢٠ إنقلابا كل عام إلى أقل من خمسة إنقلابات فقط فى المتوسط منذ الألفية الثالثة . وقد حدت مواقف القادة الأفارقة الرافضة للإنقلابات العسكرية بشكل كبير من تعرض الدول الإفريقية لهذه الظاهرة ، خاصة **بعد تعهد ٤٣ رئيساً إفريقيا في القمة الافريقية التى استضافتها الجزائر في تموز / يوليو عام ١٩٩٩، بإنزال أقصى العقوبات على الانقلابيين حتى تضع حدا لمطامع العسكر فى السلطة .**[٢] وزاد من حدة رفض هذه الإنقلابات وعدم لجوء العسكر لها في الفترة

على مبدأ حق تقاسم الثروات، وتحقيق المساواة فى الفرص..ينظر : نشوى الحوفي ، " جنوب إفريقيا .. ٣ إستراتيجيات لبناء الدولة " ، في : http://www.almasryalyoum.com/node/630906

[١] إبراهيم احمد عرفات، الدور الإقليمي لنيجيريا: مراجعة إستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، (القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) ، ص٢٢١.

[٢] نقلاً عن : السيد علي أبو فرحة ، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية ، ٢٣شباط / فبراير ٢٠١٣ . نقلاً عن : http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1079

الأخيرة داخل القارة السمراء ، إعلان الاتحاد الإفريقي : " **أنه لن يعترف بأي حكومة تصل إلى الحكم عبر انقلاب عسكري**".[١]

وتمسك الاتحاد الإفريقى بموقفه المتشدد فى رفضه لمبدأ استيلاء العسكر على السلطة. ويعتقد البعض أن السبيل الوحيد لإنهاء ظاهرة الإنقلابات العسكرية في إفريقيا هو " اتخاذ موقف دولي موحد لاسيما من قبل الاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة ، على ألا يقتصر موقف المجتمع الدولي على رفض الاعتراف بحكم العسكر فحسب بل يجب منعهم نهائيا من الترشح فى أي انتخابات تعددية حتى لا تكون الديمقراطية بابا خلفيا لوصول العسكر للسلطة " . وينظر الاتحاد الإفريقي إلى **الانقلابات العسكرية باعتبارها من أكبر معوقات التنمية في القارة التي شهدت ١٨٦ انقلابا و٢٦ صراعا كبيرا في الخمسين عاما الماضية** ، وهو الأمر الذي لم يجد هوى

[1] في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا –حيث مقر الاتحاد الأفريقي الذي يضم ٥٤ دولة– علق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الجمعة ٢٠١٣/٧/٥ ، عضوية مصر، عازيا ذلك إلى "انتزاع السلطة بشكل غير دستوري" في مصر.وقال الأمين العام لمجلس السلم والأمن أدموري كامبودزي عقب اجتماع المجلس إنه تقرر تعليق مشاركة مصر في جميع أنشطة الاتحاد إلى حين استعادة النظام الدستوري، وذلك وفقا للآليات ذات الصلة التي يكفلها الاتحاد الأفريقي. وكان الاتحاد الأفريقي علق في مارس/آذار ٢٠١٣ عضوية جمهورية أفريقيا الوسطى بعد أن أطاح متمردون بالحكومة وعلق في السنوات القليلة الماضية عضوية كل من مدغشقر ومالي لأسباب مماثلة ورفع تعليق عضوية مالي فيما بعد . ينظر : الاتحاد الأفريقي يعلق عضوية مصر، نقلاً عن: http://www.aljazeera.net/news/pages/f41bd10d-df21-4a17-bbb6-38811e9b9d3c

وبالنسبة للاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " إيكواس " ، والتي تنتسب اليها مالي ، فقد وقفا موقفاً مناهضاً لانفصال الطوارق ، على أساس أن التعبير عن الوعي الإثني في شكل دولة انفصالية هو إعلاء " للولاءات التحتية " على الولاء الأسمى للدولة الوطنية ، وهو ما يمثل ضربة قاصمة لمبدأ السلامة الإقليمية للدولة في إفريقيا ، ربما تستتبعها خطوات مماثلة من جماعات الطوارق في دول الجوار ، أو حتى من جانب الجماعات الإثنية الأخرى في دول القارة . ومن ثم ، رأى الاتحاد الإفريقي وإيكواس ان اعلان استقلال ازواد أمر باطل وعديم الجدوى ، خاصة أنه يتناقض مع مبادئ الاتحاد الإفريقي التي تنص على قدسية الحدود التي ورثتها الدول الإفريقية ، عند حصولها على الاستقلال .

ينظر : أيمن شبانة ، " ما بعد التهميش : الطوارق وتهديد سلامة الدولة الوطنية " ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق : تحولات إستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٩٣) ، القاهرة ، تموز / يوليو ٢٠١٣ ، ص ٢٩ .

وبالاتجاه نفسة فان موقف الاتحاد الإفريقي من الانقلابات ينطلق من مبادئه التي ترفض الاعتراف بأي نظام يأتي إلى السلطة بشكل غير دستوري . ينظر : أيمن السيد شبانه ، " أزمة ساحل العاج : هل يأتي الحسم من الخارج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٤)، القاهرة ، نيسان / أبريل ٢٠١١ ، ص ١١٦ .

في نفس بعض القادة – مثل – فرنسوا بوزيز رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى الذي استولى على السلطة في انقلاب عسكري قائلا : " أن من الصعب على إفريقيا وضع قواعد صارمة على الانقلابات لان كل دولة تختلف عن الأخرى " .

وهنا ، يصير تدخل العسكريين في هذه الحالة **بدافع الحرص على مسألة التوزيع الخاص بالقوة والمكانة داخل النظام السياسي** ، فالدوافع إذن ليست عسكرية ، كما أنها لا تقتصر على خصائص العسكريين ولكنها تمتد إلى المجتمع ككل وخاصة ما يتعلق بالبنيان السياسي والمؤسسي للمجتمع ، وهو الذي يدفع بالعديد من القوى الاجتماعية إلى الإقدام على العمل السياسي . وهو ما دفع روبرت جاكسون الى اقتراح تعبير " شبه الدولة " لتفسير الحالات التي يكون فيها تباعد بين السيادة القانونية وواقع الدول الحقيقي ، كما هو الشأن في العديد من دول إفريقيا.[1]

ان إشكالية المؤسسة العسكرية والدور المسيطر الذي ما زالت تمارسه في التفاعلات السياسية في العديد من بلدان القارة الإفريقية ورفضها الانسحاب من السياسة تمثل أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة المدنية في إفريقيا . كما أن استمرار النمط الحالي للنفقات العسكرية في أفريقيا ، والتهامه جانباً كبيراً من الدخل القومي مع استمرار عمليات تدفق الأسلحة على القارة ولا سيما في مناطق الصراعات الأهلية يكرس من مفهوم عسكرة السياسة . ومن ناحية أخرى ، يسود الاعتقاد لدى بعض المجتمعات الإفريقية بأن الجيش باعتباره مؤسسة وطنية غير حزبية يعد أداة ضرورية لحماية الدولة المركزية وتحقيق الاستقرار السياسي فيها وفي ضوء صعوبة استبعاد العسكريين من الساحة السياسية طرحت فكرة للتعامل مع تلك الإشكالية تتمثل في صيغة ثنائية السلطة بين العسكريين والمدنيين ، وقد لاقت هذه الفكرة ترحيباً متزايداً لدى العديد من البلدان الإفريقية كما هو الحال في تجربة نيجيريا .

المبحث الرابع : القبيلة في إفريقيا بالضد من الدولة

[1] **سعيد الصديقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .**

ورثت الدول الإفريقية الكثير من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة التي تركت آثارها على كافة الهياكل والأنشطة في مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن ابرز هذه التناقضات قوة الانتماءات الأولية القبلية وسيادتها على الانتماء القومي وهو ما يؤدي إلى غياب مفهوم الولاء القومي .[1]

إن أركان التراتبية التي تصاحب التمثلات المشتركة ، وفق النظرة العامة المعاصرة ، لمفهومي القبيلة والدولة والعلاقات بينهما . وحسب النظرة التطورية للمجتمعات البشرية التي تدشنها أعمال لويس هنري مورغان (Lewis Henry Morgan) بشكل لا لبس فيه في تاريخ الأنتروبولوجيا ، فإن التنظيم القبلي يتم إدراجه في " مرحلة " خاصة من التطور ألا وهي " المرحلة البربرية " . وهي تقع بين " العشيرة " التي هي من خصائص مرحلة " التوحش " وبين الدولة التي يعدُ ظهورها معاصراً لمرحلة " الحضارة " ، وقد حافظت الأنتروبولوجيا الوظائفية البريطانية التي هي وريثة أعمال دوركايم (Emile Durkheim) ، بل عمقت حسب بعض الرؤى ، التعارض بين القبيلة والدولة.[2]

يقوم التنظيم القبلي قبل كل شئ على القرابة وبشكل خاص على روابط خاصة من القرابة تدعى " أحادية النسب " (" القرابة الأبوية بالنسبة للنوير[3] ") . فمرجعية الجد الجامع إذا

[1] خالد عبد العزيز الجوهري، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الافريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٣)، (القاهرة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص٢٣٤.

[2] نقلاً عن : عبد الودود ولد الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[3] قبائل النوير بجنوب السودان . النوير قبائل تعيش على النيل بالسودان وينتمون مع الدينكا إلى أصل وجد واحد، وهم ثاني أكبر المجموعة النيلية ، إذ يحتلون المرتبة الثانية بعد الدينكا من حيث التعداد السكاني ، ثم يليهم الشلك ، وأساطير النوير شبه المقدسة لديهم تحكي أن جدهم الأكبر (لانجور) قد عبر النيل الأبيض عند منطقة (فشودة) ، ثم سار بهم إلى شرق ملكال حيث استقر بهم المقام هناك وهم ينحدرون أصلاً من الجد (ابينو ينق) شقيق دينج وهو جد الدينكا والنوير في كل أنحاء السودان ويتحدثون بلهجة واحدة وأسلوبهم في الحياة واحد ويعتقدون أن تاريخهم يبدأ من منطقة ليج المقدسة لديهم ، حيث شهدت هذه المنطقة نشأة جميع فصائل النوير ثم تفرقوا منها إلى جميع مناطقهم الحالية ثم نزحوا غرباً حتى استقروا بمنطقة (ميوم) ، ثم اتجهوا شرقاً فسار كثير منهم إلى اكوبوا وواط والناصر وميورد وايود ومن فروع النوير هناك ليك وجكناج بمحافظة ربكونة ونوير جقي واروك وادوار ونونق بمحافظة اللير وهناك فروع شتى للنوير بمركز فنجاك ويمتدون إلى داخل الحدود الإثيوبية. ينظر :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%B1

رافقتها طريقة معينة في الزواج فإنها تمكن في هذا النوع من المجتمعات من تحديد وحدات تنطلق من الأقرب إلى الأقرب فالأقرب ثم تتوسع شيئاً فشيئاً (بطن ، عشيرة ، فخذ ، قبيلة في السياق العربي على سبيل المثال)، وهي تقوم في الوقت ذاته على التضامن والتنافس وفق مبدأ التعارض التكاملي "أنا ضد أخي، وأنا و أخي ضد أبناء عمنا ونحن وأبناء عمنا ضد أهل الأرض أجمعين". وهذه الفوضى المنظمة شيئاً ما والناتجة عن هذه الآلية المزدوجة في الانفصال والاتصال كانت دائماً تنعت في الوظائفية كخصيصة جوهرية للمجتمعات القبلية "الإنقسامية" والتي توصف أحياناً بأنها " بلا زعيم " أو "بلا دولة". والصراع الفردي (الثأر) أو الجماعي (الحرب بين القبائل) هو الوسيلة الأساسية وربما الوحيدة التي كانت هذه المجتمعات تحل بها التناقضات التي تنشب بين أفرادها أو جماعاتها .[١]

ان سيادة القبلية كمكون رئيس في المجتمعات الإفريقية ، أدت إلى أن يكون الواقع الاجتماعي/السياسي في تلك المجتمعات مؤشراً إلى غياب حد أدنى من الاتفاق على الأهداف العامة أو الجماعية، فضلاً عن عدم وجود مؤسسات فعالة، ولا مبادئ أو قيم يتبناها كل أفراد المجتمع. وإنما هناك جماعات ذات أصول مختلفة وتحتفظ كل جماعة بدينها ولغتها وقيمها، وأساليب حياتها الخاصة والعلاقات بين الجماعات على هذه الشاكلة ليست علاقات تفاعل، وإنما علاقات تماس فحسب.[٢]

غيّب عدم وجود حد أدنى من الاتفاق على الأهداف العامة أو الجماعية عن معظم بلدان إفريقيا إمكانية تكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد، او الجماعة الوطنية الواحدة " بانهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى "[٣]. في ظل مثل هذه الأجواء لا يمكن الحديث عن الدولة لان حدود القبيلة هي حدود الولاء والإنتماء بالنسبة إلى أفرادها . وكثيراً ما يؤدي ترسخ القبيلة في المجتمع الإفريقي دوراً في إستمرار حالات الإحتراب الخارجية والداخلية ، ويكون

[١] عبد الودود ولد الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

[٢] صادق الاسود، التعددية.. ومسألة الوحدة الوطنية في العالم الثالث، (جريدة الجمهورية، بغداد، ١٩٨٩/٩/١٩)، ص٣.

[٣] عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣)، ص٢٨-٢٩.

دورها أكبر في إشعال الحروب الداخلية " فلقد شهدت زائير سابقاً ، أي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وما زالت تشهد واحدة من أكثر حروب كوكبنا الأهلية دموية (أزيد من أربعة ملايين ضحية) . ويعلل المحللون هذه الحرب بترسخ الانتماءات القبلية والعرقية بدل الولاء لسلطة دولة تؤدي فعلاً دور " الوازع " ، الذي يسنده ابن خلدون للدولة " [1] . ويجدر التنبيه إلى آثار التبعية للخارج في تشكّل قبليّة وإثنية الحقل السياسي في أغلب الدول الإفريقية . وباستثناءات قليلة ، فان السلطات السياسية التي خلفت الإدارة الإستعمارية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء خلفتها في إطار عملية " خذ وهات " تمت غالباً بهدوء . وظل وزن الوصاية الإقتصادية والتقنية والمؤسساتية للإمبراطورية الإستعمارية المباشرة فاعلاً بشكل عام في أغلب هذه البلدان زمناً طويلاً بعد رحيل الإستعمار المباشر .[2]

وهنا تتعارض القبلية مع التحول الديمقراطي ، ذلك ان إقرار القبيلة وحدة اساسية في تركيبة المجتمعات الإفريقية ، يحرم شرائح اجتماعية عريضة من مجمل العملية الديمقراطية لأسباب تعود الى طبيعة النظام القبلي نفسه والذي تكون فيه السيطرة للقبيلة الأقوى. وبالتالي يفرغ العملية الديمقراطية من محتواها الرامي الى إشراك كل أفراد المجتمع بها دون ما تمييز.

وتزداد خطورة النظام القبلي على العملية الديمقراطية إذ أنه ، غالباً، ما يؤدي الى حالات التصادم وعدم الالتقاء في ما بين أفراد المجتمع. وتكون الصورة أكثر وضوحاً عند تسليط الضوء على حجم تلك القبائل في الدولة الواحدة . ينظر الجدول :

الدولة	عدد القوميات/ القبائل
تشاد	حوالي (٢٠٠) قبيلة عرب/توبو/فولهي/فولبي كوتكو/هوسا
نيجيريا	اكثر من (٢٠٠) قبيلة هوسا/فولاني/ايبو
تنزانيا	اكثر من مائة قبيلة معظهم أفارقة
ساحل العاج	حوالي (٦٠) قبيلة باولي/بيتي
التوجو	حوالي (٣٧) قبيلة اوي/مينا/كابي

[1] عبد الودود ولد الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٥ .

الجدول من اعداد الباحث

الخاتمة

لم تكن ولادة الدولة في بلدان إفريقيا ولادة طبيعية وإنما كانت تقليد للدولة المستعمرة شكلاً ومضموناً ، وعلى الرغم من مضي خمسون عاماً على استقلال تلك البلدان ، إلا أنها ما تزال تعاني مشكلة الدولة وبنائها ، وترافقت الأسباب الداخلية مع الأسباب الخارجية في تعثر الدولة في إفريقيا وشكلا مجوعة من الأسباب التي ظلّت مستمرة حتى الوقت الحاضر فمن إرث المرحلة الاستعمارية الذي حرم المجتمعات الإفريقية من خلق دولة منسجمةً مع طبيعة تلك المجتمعات بالشكل الذي تكون فيه الدولة انعكاساً للطبيعة المجتمعية فيها ، ظلت الدولة بناءاً وأداءً غريبة عن تلك الطبيعة ومن ذلك نتجت الخصومة بين الدولة والمجتمع ، وتعثرت في تجسيّر العلاقة بينهما . هذا فضلاً عن أن النخبة التي حكمت البلدان الإفريقية كرست تلك الخصومة ولم تكن قادرة على أن تكون قريبة من المجتمعات لأنها اتخذت طابعاً قبلياً تارة وإثنياً تارة أخرى ... فكانت إنقسامية بطبيعتها (مع مراعاة أن هناك من القادة الأفارقة من حاول أن يؤسس لدولة ولكن حقيقة ، كان الأمر تكريساً للسلطة وليس بناء دولة) . نعم سعت القيادة الإفريقية التي توّلت السلطة فيما بعد ، وبدرجات مختلفة ، إلى استئصال هذا الإرث ، إلا أن استمرار تقاليد الدولة الاستعمارية مازالت قوية ، وتشّوه علاقات الدولة بالمجتمع . وصارت ، معظم الدول الإفريقية تعاني من أزمة الدولة . بعبارة أخرى ، فان دول القارة تفتقر فيها الدولة إلى مركزية السلطة والى القدرة على السيطرة والتغلغل في كافة أرجاء الأقاليم ومن ثم لجوؤها إلى انتهاج سياسات تسلطية من أجل استتباب النظام فيها . أضف إلى ذلك إشكالية القيادة السياسية في تلك البلدان والمتمثلة في قيامها بإحاطة نفسها بهالة من القدسية الكارزمية . وفي ظل هذا المناخ من السلطة السياسية بالغة الشخصنة افتقدت المؤسسات الإفريقية سواء على مستوى الدولة أو المجتمع مبدأ المسؤولية السياسية وأضحى الرئيس فوق القانون ، كما أن إساءة استخدام السلطة في مستوياتها كافة أضحى أمراً شائعاً في تلك الدول ، هذا إلى جانب انتشار الفساد وسوء إدارة

الاقتصاد من جانب الطبقات الحاكمة حيث أصبح الشغل الشاغل لتلك النخب الحاكمة هو تدعيم بقائها في السلطة بأية وسيلة والإثراء على حساب المواطنين .

كما إن إشكالية المؤسسة العسكرية والدور المسيّطر الذي ما زالت تمارسه في التفاعلات السياسية في العديد من بلدان القارة الإفريقية ورفضها الانسحاب من السياسة تمثل أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة المدنية في إفريقيا . كما أن استمرار النمط الحالي للنفقات العسكرية في إفريقيا ، والتهامه جانباً كبيراً من الدخل القومي مع استمرار عمليات تدفق الأسلحة على القارة ولا سيما في مناطق الصراعات الأهلية يكرس من مفهوم عسكرت السياسة .

ومع الحال الذي ذكر في أعلاه لا يمكن الحديث عن الدولة لان حدود القبيلة فيها هي حدود الولاء والانتماء بالنسبة إلى أفرادها . وكثيراً ما يؤدي ترسخ القبيلة في المجتمع الإفريقي دوراً في استمرار حالات الاحتراب الخارجية والداخلية ، ويكون دورها أكبر في إشعال الحروب الداخلية .

لذلك كله نرى أن بناء الدولة في إفريقيا سيظلُ مشكلة تعاني منها بلدان إفريقيا ، على الرغم من الاهتمام الدولي والمحلي فيها ، ونرى أن تسوية المشكلات البنائية في تركيبة البلدان الإفريقية ولاسيما ما يتعلق منها في التوازن بين المؤسسات السياسية فيها ، والحد من هيمنة مؤسسة على أخرى ، هذا فضلاً عن تنمية الولاء من الولاء الضيق إلى الولاء الوطني لخلق هوية وطنية متمايزة ، وفي ذلك الحد من الهويات الفرعية التي غالباً ما تؤدي إلى الاحتراب . وأخيراً يمكن القول أن الإفادة من الاهتمام الدولي ببناء الدولة في بلدان إفريقيا ، ضرورة لابد منها ولكن يتطلب الأمر تسوية المشكلات الداخلية المعرقلة لبناء الدولة ، فبدون تسوية المشكلات الداخلية تظل جهود بناء الدولة ومخرجاتها ليست لصالح تجسير العلاقة بين الدولة والمجتمع في إفريقيا .

State-building in Africa: A Study of Challenges

Drkhairi Abdul Razzaq Jasim dr. Ali Drwil Mohammed

Abstract:

The birth of the state in the countries of Africa were not a natural birth but was a tradition of the colonial state in form and substance. That state-building in Africa will remain a problem faced by African countries, despite the international attention and local where, and see that the settlement of the structural problems in the composition of the African countries, particularly with regard to the balance between the political institutions, and reduce the dominance of institution over another, this, as well as loyalty development of narrow loyalty to national loyalty to create a national identity distinct, and in the reduction of sub-identities that often lead to strife. Finally we can say that the benefit from the international attention to state-building in African countries, the need should be met but it takes resolve its internal problems impeding the building, without the settlement of internal problems remain state-building and outputs efforts are not in favor of bridging the relationship between state and society in Africa.